تقييم المرحلة التحضيرية للصيرفة الإسلامية في الجزائر

Evaluation of the preparatory stage for Islamic banking in Algeria

بوضياف سامية[1]*

[1] جامعة لونيسي علي البليدة02 (الجزائر)، docteur.boudiaf.s@gmail.com

تاريخ الاستلام: 08 /2021/11 تاريخ القبول: 2022/11/09 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص: هدفت الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على المرحلة الحالية للصيرفة الإسلامية في الجزائر من أجل تحليل خطوات وإجراءات تطبيقها في الاقتصاد الجزائري بعد النظام 20-02 الذي يعد نقطة الانطلاقة الفعلية لها، وبعد عرضنا للقانون ومناقشته من حيث إيجابياته ونقائصه والتي عملنا على تداركها من خلال التوصيات المقترحة، توصلنا إلى أن الصيرفة الإسلامية لم تلقى رواجا في انطلاقتها وذلك راجع للوضع الراهن المتمثل في وباء كوفيد 19 الذي تصدر الأخبار والاهتمام للأفراد مع تطبيق بروتوكول الحد من انتشاره، غير أن هذا العامل لن يكون عائقا في المستقبل كونه غير دائم، لذا لابد من صدور قوانين أخرى مكملة حتى يمكن مزاولة الصيرفة الإسلامية، مثل النظام المالي والمحاسبي الخاص بها وكذا انشاء هيئة رقابية وأخرى تشريعية، والعمل المكثف على الترويج وتوعية أفراد المجتمع وإنشاء هيئات شرعية تقرب المواطن من البنك من خلال الإجابة على استفساراته وانشغالاته.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، الاقتصاد الإسلامي، المرحلة التحضيرية

تصنيف JEL : E5; P4.

Abstract:

The research paper aimed to shed light on the current stage of Islamic banking in Algeria in order to analyze the steps and procedures for its application in the Algerian economy after Law 20-02, which is the actual starting point for it, and after our presentation and discussion of the law in

* **المؤلف المرسل**

terms of its pros and cons, which we worked to remedy through the proposed recommendations We concluded that Islamic banking was not popular in its inception due to the current situation represented by the Covid 19 epidemic, which issued news and attention to individuals with the implementation of the protocol to limit its spread, but this factor will not be an obstacle in the future as it is not permanent, so laws must be issued Other complementary ones so that Islamic banking can be practiced, such as its financial and accounting system, as well as the establishment of a supervisory and legislative body, and intensive work on promoting and educating members of society and establishing legitimate bodies that bring the citizen closer to the bank by answering his inquiries and concerns.

Keywords : Islamic Banking, Islamic Economy, Preparatory Stage
Jel Classification Codes : P4 ;E5.

1.مقدمة

لقيت الصيرفة الإسلامية اهتماما كبيرا من طرف العديد من دول العالم على اختلاف دياناتهم، كونها اعتبرت مخرجا لانقاض الاقتصاديات من الأزمات العالمية بحكم خصوصيتها في المعاملات والتشريعات والقوانين والعلاقات المبنية بين فروع الاقتصاد والمتغيرات الاقتصادية، لتتطور أكثر وتصبح أكثر شمولية ليتحول النظام الاقتصادي إلى نظام يغلب عليه الاقتصاد الإسلامي في بعض الدول كقطر وماليزيا.

رغم التقدم الكبير في مجال التمويل الإسلامي والاقتصاد الإسلامي في العالم، ورغم أن الجزائر بحكم انتماءها للعالم الإسلامي والذي يعتبر ركيزة من ركائز الدولة إلا أنها لم تنتهج الاقتصاد الإسلامي بكل أو أحد أقسامه في اقتصادها، غير أنه في بداية سنة 2020 صدر القانون 20-02 كتشريع يقنن هذا النوع من المعاملات، بعد المطالبات الكثيرة من الأساتذة الاكاديميين والباحثين ورجال الاعمال وغيرهم بمناقشتهم موضوع التمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية بالخصوص في المؤتمرات والندوات والاجتماعات، وعلى الرغم من أن بنك البركة وبنك السلام قاما بالترويج لمعاملاتهما على أنها تتم وفق الشريعة الإسلامية. إلا أن هذا الأمر لقي حيزا من الشك في أوساط الباحثين والزبائن بأن هذه المعاملات لا تتم وفق الشريعة الإسلامية، بل هي فقط مصطلحات تستعمل لجذب الزبائن، وذلك باستنادهم لحجة أنه مادام لا يوجد قانون يسير وينظم هذا النوع من المعاملات لا يمكن تنفيذها، وكذا من ناحية الرقابة سواء البنكية والشرعية إضافة إلى الترخيص الذي يقدم من طرف بنك الجزائر والذي لا يمكن أن يمنح مادام لا يوجد قانون يسمح بذلك .

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف تم التحضير للصيرفة الإسلامية في الجزائر؟ وما هي مقومات نجاحها؟

والتي يمكن أن تتفرع في الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو سبب توجه الدولة الجزائرية للصيرفة الإسلامية؟
- هل ساعد المشرع الجزائري على تبني الصيرفة الإسلامية؟
- كيف يمكن إنجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

ومن أجل الإجابة على هذه التساؤلات تم وضع الفرضيات التالية:

- عقب انهيار أسعار البترول سنة 2014 التي مست الدول النفطية كان لابد من البحث عن بدائل للتمويل.
- تم اصدار قانونين الأول عام 2018 وهو النظام 18-02 والثاني 20-02 سنة 2020.
- من خلال تحسين النقائص واتباع استراتيجيات النمو الداخلي يمكن إنجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

المنهج المستخدم: للإجابة على الإشكالية تم اعتماد المنهج الاستقرائي والتحليلي من أجل إبراز الواقع الجزائري في تطبيق الصيرفة الاسلامية في المرحلة المعاشة وهي التحضيرية.

دراسات السابقة :

تم تناول الصيرفة الإسلامية من طرف العديد من الباحثين، غير أن الحديث عنها في الجزائر كان مجرد استشراف، إلا أنه بعد صدور النظام 18-02 أصبحت البحوث تنشر عن المعيقات والتوصيات والإجراءات اللازمة لتجاوزها، ومنها الدراسات التالية:

- محمد الأمين عيراش، عبد العزيز طيبة، عمار طهرات" معيقات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر واليات مواجهتها"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020، هدف هذا المقال إلى البحث عن آليات مواجهة المعيقات التي تحول دون تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ففي الوقت الذي تسعى فيه العديد من المؤسسات الإسلامية إلى تقديم الاستشارات والدعم اللازم لتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، نجد أن الجزائر بعيدة عن الاهتمام بتطوير هذه الصناعة، حيث تشهد المصرفية الإسلامية في الجزائر العديد من المعيقات التشريعية والتنظيمية كالقوانين والأنظمة المصدرة من بنك

الجزائر لإدارة النظام المصرفي لاسيما قانون النقد والقرض على غرار الأمر11-03 والأوامر المعدلة والمتممة له، لتمكين المصارف الإسلامية من تطوير منتجاتها وتقديم خدمات مبتكرة.

- سليمان ناصر" قراءة في النظام 18-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر" كراسات المجلس، المجلس الإسلامي الأعلى، العدد11، جانفي2020، قام الباحث بالتطرق للنظام 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية والتي تطرق إليه بالتفصيل في مواده وطرح النقائص والايجابيات ونقده، ليتوصل إلى طرح مقترحات لتطوير الإطار القانوني الخاص بالصيرفة الإسلامية في الجزائر.

1 - الإجراءات التمهيدية للصيرفة الإسلامية في الجزائر

لا نتحدث عن الزمن البعيد حيث قام عبد الحميد ابن باديس بتقديم طلب لتبني المصارف الإسلامية في العقد الثاني من القرن العشرين والذي رفض كون الجزائر كانت محتلة آنذاك، ولا عن قانون النقد والقرض 03-11 التي تحدث عن عمليات تلقي الأموال وتوظيفها والتمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد في مواده 66 إلى 69 (الأمر03-11 2003)، إلا أننا سنركز على الفترة التي تلت مباشرة أزمة انهيار أسعار النفط سنة 2014، من هنا بدأ الحديث على ضرورة التعامل وفق الشريعة الإسلامية في المعاملات البنكية للتخفيف من أثر انهيار أسعار النفط وهذه أهم النقاط التي ساهمت في ظهور الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

- توالت الأصوات المطالبة بضرورة تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال المؤتمرات والندوات على مستوى الجامعات والمجالس والهيئات الحكومية بلقاء الأساتذة الجامعيين أو بلقاء ممثلين عن مؤسسات رسمية وبعثات دبلوماسية ومنظمات وأرباب عمل ونواب، وزراء،...الخ، والحدث الأبرز هو الذي نظمه النادي الاقتصادي الجزائري يوم 3 مارس 2016 بفندق الأوراسي الذي يحدث عن إعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري وفتح المجال للمالية الإسلامية في تنمية الاقتصاد.

- مبادرة المجلس الإسلامي الأعلى الأولى بإصدار بيان الذي تناول عدة نقاط: (المجلس الاسلامي الاعلى، 2019):

- بذل أقصى جهد لتحقيق أهداف المصارف الإسلامية باعتبارها مؤسسات لتجميع الأموال وتوظيفها طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية فيما يخدم بناء المجتمع المتكافل ويحقق عدالة التوزيع وهو عمل متميز يقابل بالأجر.

- العمل على استكمال صيغ المعاملات الإسلامية في الاستثمار والخدمات المصرفية وصولا إلى البدائل الإسلامية الكاملة، ومن ثم تحقيق معانيها ومقاصدها وذلك بتطوير الصيغ التمويلية والتركيز على الصيغ المنتجة.
- قبول التعايش مع نظام المصارف الوضعية (التقليدية) بناء على نظرة الإسلام إلى التعامل مع الآخر فكرا ونظاما ودعوته إلى التعامل مع الغير والاعتراف بحقه في العيش والحضور والممارسة.

– قام المجلس الإسلامي الأعلى بتقديم اقتراحات ضمن مبادرة مرافقة الحكومة للانفتاح على المالية الإسلامية سنة 2016 وأهم هذه الاقتراحات المقدمة (بوجلال، جانفي 2020 ص 14):

- ضرورة تأسيس هيأة مرجعية من الفقهاء الممارسين لفقه المعاملات والعاملين في مجال الاستشارة في هذا الميدان، وذلك أن عملية الانتقال من التمويل التقليدي إلى التمويل الإسلامي يتطلب معرفة فقهية عميقة وخبرات طويلة وتخصصا علميا يعرف خبايا هذا المجال الحيوي الحساس.
- ضرورة اعتماد أساليب تمويل متفق عليها بين البنوك والمؤسسات المالية من أجل أن تكون عملية النهوض بهذا المجال منسجمة ومتوافقة حتى لا تقع في تضارب الأهداف التي سطرتها الدولة.
- ضرورة تعيين لجنة من المتخصصين والقانونيين الذين يرافقون الصناعة المالية الإسلامية من الفقهاء والمستشارين الشرعيين للبنوك من أجل صياغة المتطلبات الأساسية لإنجاح التمويل الإسلامي من خلال تهيئة الأرضية التشريعية والقانونية لهذه الأساليب.
- ضرورة عقد ملتقيات تعريفية بالصيرفة الإسلامية وطرق التمويل الإسلامي لكي يتاح لرجال الاقتصاد والمالية والمحاسبة والقانون الفرصة ليتعرفوا على حقيقة التمويل الإسلامي.
- إدخال مادة الاقتصاد اللاربوي وأساليب التمويل الإسلامي ضمن المقررات التعليمية وعروض التكوين في كليات الاقتصاد والمالية والإدارة والمحاسبة والحقوق.
- ضرورة التوعية بأهمية التمويل الإسلامي كأسلوب من أساليب التمويل الذي اثبت جدارته بانتشاره فحتى في الدول غير إسلامية.

– إصدار النظام 18-02 والذي جاء هذا النظام كبادرة لتطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر. إلا أنه لم يرى التطبيق على أرض الواقع وذلك للنقص الكبير في مواده التي تنظم هذا النوع من العمليات، إذ اقتصر على 12 مادة فقط والذي اسماها بالصيرفة التشاركية والذي تناول فيها عدة نقاط:

- لابد من الرجوع لبنك الجزائر عند طرح منتجات جديدة في إطار التشاركية من أجل الحصول على الترخيص وفقا للشروط المعمول بها، إلا أنه افتقر إلى ضرورة وجود شهادة المطابقة التي لابد أن تمنح من طرف هيئة مؤهلة في الشريعة الإسلامية.
- تحديد مفهوم الصيرفة التشاركية وفقا لما جاء في الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والتي تقتصر على منتجات المرابحة والمشاركة، المضاربة، الاجارة، الاستصناع، السلم، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار.
- وقد قام النظام بوضع شروط كثيرة ومعقدة عند تقديم أي منتج تشاركي قبل منحه الترخيص وذلك بتقديمه لبطاقة وصفية ورأي مسؤول الرقابة للمصرف، حيث أن هذا الأخير يكون في حيرة في أمره كون هذا النوع من التعاملات جديد وليس كالمنتجات الوضعية (التقليدية)، وكذا كونه يتعامل وفقا للشريعة الإسلامية وهذا ما يتطلب أشخاص متخصصين وفقهاء، مما يجعل صاحب المنصب يتهرب من تقديم رأيه وبالتالي المماطلة في المعاملة، بالإضافة إلى ضرورة اتباع الاستقلالية الإدارية والمالية للشبابيك المالية التشاركية، وهذا في حقيقة الأمر لابد منه كون الإجراءات والتعاملات والتسجيلات المحاسبية لا تشبه الوضعية (التقليدية)، وهو ما يستلزم وجود استقلالية إدارية ومالية ومحاسبية إسلامية تختلف عن نظيرتها التقليدية.
- طالب النظام 18-02 بضرورة عرض المنتجات المصرفية التشاركية على هيئة وطنية مؤهلة قانونيا، غير أنه لم يحدد الهيئة ولم يوضح طبيعتها (ناصر ، 2020، ص 79).
- على البنوك التي تبنت المنتجات التشاركية أن تخلق حيزا لمزاولة هذا النشاط داخل البنوك يدعى الشبابيك، وعلى هذه الأخيرة فصل ماليتها ودفاتر محاسبتها عن الأنشطة الأخرى، وهذا يعتبر نقطة فاصلة، إلا ‘نه يطرح إشكال كيفية مراقبتها وتسييرها وكأنه بنكين في بنك واحد، وعلى الرغم من وجود عدة صيغ اتبعتها البلدان التي سبقتنا للصيرفة الإسلامية كإنشاء بنوك جديدة لمزاولة الصيرفة الإسلامية أو فتح فروع (وكالات) مختصة، أو تغيير النظام ككل، إلا أن الجزائر بدأت من الحيز الضيق لتخوفاتها من عدم نجاح المبادرة.
- الحرص على تطبيق الشفافية والوضوح مع الزبائن من خلال إعلامهم بجداول التسعيرات والشروط المطبقة عليهم حتى لا يقع الزبائن في اللبس حول طبيعة المنتجات هل هي إسلامية أم لا.

- بعد إعلان المجلس الإسلامي الأعلى المرافقة على الصيرفة الإسلامية، تم إنشاء هيئة شرعية عليا (مركزية) على مستوى المجلس لتكون المرجع الوحيد في البلاد لإبداء الرأي الشرعي في مجال المعاملات المالية اللاربوية.

وخلال الفترة من أواخر سنة 2018 إلى غاية بداية سنة 2020 لم نرى تجسيدا لهذا النظام على أرض الواقع ولم نرى تحرك البنوك للمشاركة في هذا النوع من المنتجات، ليصدر النظام 20-02 المؤرخ 29 رجب 1441 هـ الموافق 24 مارس 2020 المتعلق بتحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

2- قراءة في النظام 20-02 :

بموجب النظام 20-02 تم الغاء النظام 18-02 والذي اتسع نوعا ما في مفاهيمه وتقنينه للصيرفة الإسلامية واحتوى على 24 مادة تلخصت في ضبط وتسيير المنتجات الإسلامية المصرفية والتي ندرجها في النقاط التالية:

1.2- تحديد المنتجات المصرفية الإسلامية وحصرها:

لقد نصت المادة 04 (النظام 02-20، المادة 04، 020) بشكل علني عن المنتجات المصرفية الإسلامية الممكن تداولها في النظام المصرفي الجزائري والتي حددت بثمانية أنواع وهي المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، والودائع في حسابات الاستثمار، ولقد عرفت كل واحدة على حدا في المواد من 5 الى 12، والملاحظ هو استعمال مصطلح الصيرفة الإسلامية وتدارك التخوفات التي كانت موجودة في النظام 18-02 والذي اسماها بالصيرفة التشاركية.

2.2- شروط تبني منتجات الصيرفة الإسلامية:

لقد صاغ المشرع الجزائري بعض الشروط حتى يمكن للبنوك الجزائرية تداول المنتجات الإسلامية نوجزها فيما يلي:

ألا يترتب عن هذه المنتجات الاسلامية المصرفية تحصيل أو تسديد فوائد، وعلى أن تطبق أحكام الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، وهنا نرى أولا نقص في التعريف كونه كان لابد من القول وفقا للشريعة الإسلامية وثانيا ذكر تطبيق الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض وهذا الأخير وضع لتسيير المنتجات المصرفية الوضعية (التقليدية) والتي تختلف كل الاختلاف عن المنتجات المصرفية الإسلامية.

لابد من الحصول على بطاقة المطابقة مع الشريعة الإسلامية من الهيئة الشرعية المخولة لذلك وهي المجلس الإسلامي الأعلى.

ضرورة إعلام الزبائن بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم، وهذا من أجل تحقيق مبدأ مهم في المعاملات وفق الشريعة الإسلامية وهو الشفافية.

حسابات الاستثمار تلزم البنوك استثمارها في محفظة مشاريع، وهذا ما يلزم البنك الحصول على موافقة مكتوبة من طرف الزبون (المادة20، 2020)، والذي بهذه الصفة يصبح كأحد الملاك لهذه المشاريع يتحمل من خلالها الربح والخسارة لكنه لا يعرف مجال ونوع الاستثمارات، مما قد يخلق نوعا من عدم الثقة.

2-3 شروط متعلقة بالبنوك التي تريد تبني الصيرفة الإسلامية:

النظام 20-02 لم يأتي فقط لعرض المنتجات المصرفية وفق الشريعة الإسلامية، وانما كذلك قام بوضع قيود على البنوك المتبنية للصيرفة الإسلامية نذكرها في النقاط التالية:

- أن تحوز البنوك على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية المتفق عليها في بازل 03، هذه الأخيرة ركزت على مجموعة من القواعد نتيجة الأزمة المالية العالمية 2008 والمتمثلة في رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي من 2% إلى 4.5% مضافا اليها هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% من الأصول والتعهدات البنكية مما يجعل المجموع 7%، ورفع معدلات ملائمة لرأس المال إلى 10.5% (بن جدو، 2020، ص4)، غير أن تحديد كفاية رأس المال بالنسبة للبنوك الإسلامية تختلف عن البنوك الوضعية من حيث ترتيبات وتركيبات التمويلات والتي تعتمد على المرابحة والاستصناع، والمشاركة،...الخ، وهو حق من حقوق الملكية وبالتالي تكون عرضة لمخاطر تغيرات الأسعار (مجلس الخدمات المالية الاسلامية، 2018، ص25).
- الامتثال بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد آجال إرسال التقارير التنظيمية.
- ضرورة طلب ترخيص من بنك الجزائر لمزاولة الصيرفة الإسلامية (المادة13، 2020) والتي تكون قد تحصلت من قبل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية المتحصل عليها من الهيئة الشرعية الوطنية للاقتناء المتواجدة في المجلس الإسلامي الأعلى، وكذا بطاقة وصفية للمنتوج والإجراءات الواجب اتباعها لضمان الاستقلالية الإدارية.
- لابد للبنك من إنشاء هيئة للرقابة متكونة على الأقل من 3 أشخاص (المادة 15، 2020)، حتى تقوم بالرقابة على المنتجات الإسلامية ومطابقتها مع نشاطات البنك الفعلية وهي نقطة تحسب للمقرر التشريعي الذي أوضح الثغرة الممكن ان تشكك في نزاهة البنك في حد ذاته.

- ضمان الاستقلالية الإدارية داخل البنك الواحد بين المنتجات الوضعية (التقليدية) (بدروني، 2020، ص10) والمنتجات الإسلامية حتى لا يقع اللبس عند الزبائن باحتمالية اختلاط الأموال الربوية ووغير الربوية وبالتالي المساهمة في نفور هؤلاء الزبائن.
- على البنوك المزاولة للصيرفة الإسلامية في الجزائر تخصيص شبابيك فقط جنبا إلى شبابيك الصيرفة الوضعية، أي بدون فتح فروع أو وكالات جديدة مختصة، وهذا ما يزيد من صعوبات الفصل الإداري والمالي.
- الزامية الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشبابيك الصيرفة الإسلامية ومحاسبة النشاطات الأخرى الوضعية التقليدية.

3- تحديات نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر

على الرغم من صدور النظام 20-02 الذي ينظم الصيرفة الإسلامية في المرحلة الحالية والتي تعتبر مرحلة تحضيرية، حيث بادر البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية في شهر أوت 2020 بعد حصولها على شهادة المطابقة من المجلس الإسلامي الأعلى إلى عرض منتجات مصرفية إسلامية مذكورة في النظام 20-02، لا تزال مجموعة من الصعوبات وتحديات لا بد من إزالتها حتى يمكن الجزم بنجاح هذا المشروع في الجزائر والتي يمكن عرضها في النقاط التالية:

- **الناحية الشرعية:** مازال الغموض يحول دون اقبال المواطن الجزائري على شرعية المعاملات المصرفية في الجزائر بين الحلال والحرام بالرغم من مباشرة الصيرفة الإسلامية، إلا أنه لم يتغير شيء وذلك لنقص الهيئات الشرعية القادرة على الإجابة على كل انشغالات المواطنين الراغبين فيها، وهذا ما دعا إليه مجموعة من المستشارين والمتدخلين في الندوة الأخيرة التي أقيمت في 30 سبتمبر 2020 في المجلس الإسلامي الأعلى، والذي اقترح فكرة إنشاء هيئة شرعية لكل ولاية على الأقل حتى يقرب المواطن من هذه الهيئات لطرح انشغالاتهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى اختلاف الفتاوى بين الفقهاء فيما يخص منتجات الصيرفة الإسلامية بين ما هو معترض ومؤيد ومحايد حول حرمة هذه المعاملات من عدمه (ناظم &ناصر ، 2020 ص 04) ، وبالتالي على الحكومة الجزائرية الفصل في هذا الموضوع بتقريب الفقهاء من المواطن سواء بتخصص أماكن وهيئات أو بفتح فضاءات في الانترنت للإجابة على كل الانشغالات، وكذا ضرورة تدخل المجلس الإسلامي الأعلى واستدعاء أكبر الفقهاء في الجزائر والأكثر تأثيرا للفصل في تناقض الآراء لشرعية منتجات الصيرفة الإسلامية وفقا لما جاء به القانون.

- **الناحية القانونية:** لابد من مباركة الخطوة الأولى لتطبيق الصيرفة الإسلامية ولابد من تشجيعها، إلا الناحية القانونية تبقى تفتقر لعدة جوانب لترسيخ الصيرفة الإسلامية في الجزائر وأهمها إعادة صياغة قانون النقد والقرض 90-10 والذي عدل بالأمر 03-11 المتعلق بكل العمليات المصرفية الوضعية (التقليدية) والذي لا يتماشى مع الصيرفة الإسلامية لخصوصيتها، وبالتالي كان لابد من تعديله قبل بداية التعامل بالصيرفة الإسلامية، وكذا تحديد العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية وكيفية تطبيق السياسة النقدية أو انعدامها، إذ أن جل أدواتها لا يمكن التعامل بها في ظل الصيرفة الإسلامية ونظرا لطبيعة العلاقة ودور البنوك في الاقتصاد الذي يمس كل مكوناته من شركات، أشخاص، وهيئات يعني النظام ككل، فلابد على المتعاملين معه أن تحكمهم قوانين وفق الشريعة الإسلامية، وبالتالي إعادة النظر في قوانين التجارة، والشركات . (ناظم &ناصر ، 2020، ص 04)

- **ناحية الموارد البشرية:** هناك نقص فادح من ناحية تكوين العاملين في الإدارة الجزائرية ككل، ليس من ناحية التعليم فقط، وإنما كذلك من ناحية التعامل مع الزبائن، وهذا شيء ضروري لجذب الزبائن وعدم نفورهم، لذا لابد من الدقة في اختيار الموظفين من حيث تعليمهم وتكوينهم الشرعي للصيرفة الإسلامية وحسن المعاملة والتي تأتي من التربية الدينية، وأن يتم تدريبهم وتكوينهم لشغل هذه المناصب.

- **من الناحية التسويقية:** أصبح للتسويق في زمن التكنولوجيا والمنافسة دور مهم جدا، وعلى الرغم من عدم وجود منافس للصيرفة الإسلامية كون لها جمهورها والخاص بها الذي لم ولن يتعامل مع البنوك وفقا لصيغتهم الوضعية (التقليدية)، لكن يبقى التسويق والتشهير بمنتجات الصيرفة الإسلامية حتمي من أجل التعريف والتوضيح على شرعيتها وتبسيط الإجراءات وحث الزبائن على التقدم للبنوك الإسلامية، وذلك باللجوء إلى الوسائل الأكثر استعمالا كوسائل التواصل الاجتماعي والتلفزيون من أجل إنجاح وتطوير الصيرفة الإسلامية مع تجنيد الفقهاء والائمة في كل مناطق الوطن لمرافقة هذا المشروع قصد التوضيح والإجابة على تساؤلات وانشغالات الزبائن.

- **من ناحية البنية التحتية:** لابد أن ندرك جيدا أن قرب المسافة يعمل على تشجيع الزبون للاقتراب من البنك، لذا لابد من تحسين خدمات البنوك من خلال توفير وكالات أكثر لكل المناطق، مع توفير منتجات حسب متطلبات كل فئة حتى نتوصل لمفهوم الشمول المالي (بوزان &حمدوش، 2020، ص 03)، وحتى يمكن التحكم في الكتلة النقدية.

- **من ناحية التنظيم والتسيير:** أكبر عقبة ستواجه الصيرفة الإسلامية هو التنظيم المالي والمحاسبي والذي نص عليه النظام 20-02 علنا للفصل بين المعاملات الإسلامية والوضعية، وهذا ما لم توفره لحد

الأن السلطة التشريعية، إذ كان من الأجدر إعداده قبل الانطلاق في تطبيق البنوك للصيرفة الإسلامية، إذ لابد من اتباع معايير دولية للمحاسبة والمراجعة خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية (بن جدو، 2020، ص09).

وكذا ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) لتطبيق مبدأ الشفافية المحاسبية ولعدم وقوع هذه النوافذ في شبهات غسيل الأموال، وذلك باللجوء إلى المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، والتي تعمل جاهدة لتطوير فكر المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والعمل على نشر الفكر وتطبيقاته من خلال عدة وسائل أهمها اصدار وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة متفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها (شموط، 2020، ص 20).

- **من ناحية التنويع والابتكار:** حتى نصل إلى النجاح لابد أن يرافقه الابتكار المالي كعملية وكنتيجة (قندوز، 2019، ص 14)، لا شك أننا في المرحلة التحضيرية وأنه يمكن الاكتفاء بالمنتجات الصيرفة الإسلامية المقدمة والمنصوص عليها في النظام 20-02 كبداية، لكن بعد ذلك لابد من التفكير جيدا في الابتكار وخلق منتجات أخرى لتواكب التطورات واحتياجات الزبائن حتى تحقق الاستمرارية والتي تدخل ضمن استراتيجيات النمو الداخلي من أجل اشباع حاجيات الزبائن بشكل يفوق توقعاتهم، (واعد، 2020، ص03) والتي يمكن أن تكون في وسائل الدفع في صيغة جديدة للودائع أو التمويلات وفقا للشريعة الإسلامية.

- من الأفضل عدم الترويج لفكرة أن الصيرفة الإسلامية جاءت فقط لتعبئة المدخرات أي استقطاب المدخرات المنزلية المكتنزة، وإنما تلبية لمبادئ أفراد المجتمع المسلم الذي لا يقبل الربا، ومن نفس الفكرة وعند حضورنا للندوة الأخيرة المقامة في المجلس الإسلامي الأعلى في 30 سبتمبر2020 وطرح فكرة الصيرفة الإسلامية على أنها حاجة اجتماعية أم اقتصادية تجارية بالدرجة الأولى، تمت مناقشة الفكرة جيدا الوقوف أمام تجارب البلدان السباقة للصيرفة الإسلامية والمؤلفات من الكتب والمقالات تؤكد على أنها اجتماعية بالدرجة الأولى فهي إرضاء لأفراد المجتمع الإسلامي، وليس هدفها تجاري اقتصادي، إلا أنه لا يمكن الخوض في هذا السياق من البداية حتى لا يقع اللبس عند المواطنين وتفهم بشكل خاطئ.

- **تحديث وسائل الدفع وأنظمة التسوية:** إن مواكبة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجال المصرفي واستخدام الوسائل الحديثة من شأنه أن يؤثر إيجابيا على نوعية الخدمات والمنتجات المصرفية، وبالتالي تحسين أداء الجهاز المصرفي لامتصاص حجم السيولة المتداولة خارج القنوات المصرفية الرسمية، وهذا

لا يتحقق إلا من خلال تعميم الموزعات الآلية عبر كامل الوكالات المصرفية (اوسياف &الشاوي، 2020، ص 10)، إذ أن النقص الفادح في هذا النوع موجود بالصيرفة الوضعية من قبل فما بالك مع الصيرفة الإسلامية التي تزال حديثة النشأة، وبالتالي لابد من معالجة هذا الوضع لمسايرة المشاريع الجديدة التي تتحدث عن الرقمنة في جميع المجالات.

4 –الخاتمة :

لا زالت الصيرفة الإسلامية في الجزائر حديثة جدا، إذ يرجع أول ترخيص للبنوك الجزائرية لمزاولة هذا النوع من المعاملات في أوت 2020، لذا لا يمكن الحكم عليها بالنجاح او الفشل، حيث حاولنا في هذه الورقة إبراز أهم النقاط التي كانت في مرحلة انطلاق الصيرفة الإسلامية والتحضيرات التي سبقتها، ومن خلال ما تم تناوله تأكدت صحة الفرضية الأولى إذ أن سبب تبني الصرفة الإسلامية جاء عقب انهيار أسعار البترول سنة 2014 التي مست الدول النفطية وبالتالي كان لابد من البحث عن بدائل أخرى للتمويل بالإضافة إلى عدة أسباب أخرى، كما أن الفرضية الثانية صحيحة هي الأخرى كون المشرع الجزائري أصدر قانونين الأول عام 2018 وهو النظام 18-02 والثاني يخص النظام 20-02 سنة 2020، أما فيما يخص الفرضية الثالثة فهي صحيحة كذلك، فحتى يمكن إنجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر لابد من دراسة النقائص وتحدي الصعوبات والتي لن تظهر دفعة واحدة خاصة في مرحلة بداية الصيرفة الإسلامية، لكنها في هذه المرحلة بالذات تظهر تلك المتعلقة بالأساسيات والمبادئ، لذا لابد من الحذر في الأساسيات وخاصة الفقهية منها حتى لا يقع اللبس وبالتالي لا يمكن إصلاحه.

واعتمادا على ما تم تناوله تمكن التوصل إلى النتائج التالية :

- عملت الدولة الجزائرية على تقنين الصيرفة الإسلامية في النظام 20-02 كبداية لكن مازال أمامها تحديات أخرى للتقنين، خاصة تلك المرافقة كالنظام المالي والمحاسبي الذي يعتبر ضرورة ملحة تتزامن مع انطلاقة الصيرفة الإسلامية، وكذا لابد من توفير تأمين يتماشى مع الشريعة الإسلامية كونه ضروري ومطلوب في التعاملات البنكية، بالإضافة الى التداول في البورصة كون البنوك هي التي تقوم بالإصدار في السوق الأولي، ومادامت إسلامية لابد لها من اصدار أوراق إسلامية.
- لا يمكن الحكم عن نجاح او فشل المرحلة التحضيرية لعدة أسباب أهمها أن زمن الانطلاقة والتقنين عايش زمن تفشي وباء كوفيد 19، أين عرفت المؤسسات العامة والخاصة شبه توقف وركود اقتصادي كبير رافق الحجر الصحي.

- المنظومة البنكية على غرار طبيعة معاملاتها تبقى ضعيفة من حيث الخدمات المقدمة ونطاق تقديمها، أي عدم توفر البنى التحتية لكل شرائح المجتمع، لذا امام الحكومة تحدي كبير في توفير وكالات بنكية لأقل عدد ممكن من أفراد المجتمع.
- الصيرفة الإسلامية من منطلق المناداة بها والدعوة إلى تبينيها من طرف أفراد المجتمع نرى أنها ستلقى في المستقبل القريب رواجا كبيرا في الجزائر.
- لابد من خلق منتجات مصرفية جديدة وفق الشريعة الإسلامية حتى تتماشى مع كل المطالبين بها حتى تمس جميع الافراد، وهذا ما دعت إليه الندوة المنعقدة في 30 سبتمبر 2020 بمقر المجلس الإسلامي الأعلى في توصياتها.
- العمل على التسويق للصيرفة الإسلامية في كافة الوسائل المتاحة على أنها اجتماعية بالدرجة الأولى أكثر منها تجارية، وأنها ليست فقط لتعبئة المدخرات من أجل زيادة السيولة.

5- المراجع :

المؤلفات:

- بوجلال، محمد. تحديات الصناعة المالية الاسلامية في ترجمة النصوص الشرعية الى منظومة قانونية , المجلس الاسلامي الاعلى , الجزائر, جانفي 2020.
- شموط، محمد مروان، ,محاسبة الاجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الاسلامية في ضوء معايير الصادرة عن الايوفي مقارن ةبالمعيار الدولي IFRS16. مركز فقه المعاملات الاسلامية ,مطبوعات كتاب الاقتصاد الإسلامي, 2020.
- قندوز عبد الكريم احمد. الابتكار في الصناعة المالية الاسلامية. صندوق النقد العربي ,ابو ظبي 2019.

المقالات:

- اوسياف، عمار ياسين. و الشاوي، شافية.،. الشمول المالي الواقع المعيقات الحلول. مجلة الاقتصاد الاسلامي، يونيو، المجلد العدد97, 2020.
- بدروني عيسى،. الصيرفة الاسلامية في الجزائر. مجلة الاقتصاد الاسلامي، جويلية، المجلد العدد 98، 2020
- بن جدو ، فؤاد، مدى التزامية مجموعة البركة المصرفية ABG بمقررات لجنة بازل للكفاية الحدية لرأس المال دراسة قياسية. سبتمبر، المجلد العدد 100, 2020.

- بن جدو فؤاد. 2020. الفصل المالي والمحاسبي وطريقة عمل الشبابيك التشاركية في البنوك التجارية. مجلة الاقتصاد الاسلامي، اغسطس، المجلد العدد و 99 ,2020.
- بوزانة ايمن و حمدوش وفاء.، 2020. الشمول المالي ابعاده ومؤشرات قياسه العالمية. مجلة الاقتصاد الإسلامي, العدد 98 ،
- ناصر سليمان, قراءة في النظام 18-02 المتعلق بالصيرفة الاسلامية في الجزائر. الجزائر: المجلس الاسلامي الأعلى العدد 11 , 2020.
- ناظم، خالد محسن. و ناصر ، عبد الفتاح ثابت, المصارف الاسلامية ومشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. مجلة الاقتصاد الاسلامي، مارس، المجلد العدد94 , 2020.
- واعد وسيلة، استراتيجيات نمو المصارف الاسلامية والمخاطر التي تواجهها. مجلة الاقتصاد السلامي العالمي، سبتمبر، المجلد العدد100 ,2020.

التشريعات والقوانين:

- الامر03-11، النقد والقرض. الجزائر(الجريدة الرسمية رقم 52): المؤرخ 27 جمادى الثانية 1424 الموافق26 غشت 2003.
- المادة 15، نظام. 02-20. العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية رقم 16, 2020.
- المادة13، نظام02.-20، العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفية الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية رقم 16, 2020..
- المادة20، نظام02.-20.، العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية ، المجلد العدد 16, 2020.
- نظام20-02 و المادة 04 ، العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية العدد16, 2020.

مواقع الانترنت:

- المجلس الاسلامي الاعلى، 2019.
http://hci-:Available at

dz.com/2019/03/09/%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d8%b1%d9%81%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85%d9%8a%d8%a9

[تاريخ الاطلاع 12 10 2020].

- مجلس الخدمات المالية الاسلامية، 2018. المعيار رقم 22 Available at: WWW.ifsb.org